

## العلاقات السورية - التركية: حُسن جوار أم عدا؟

محمد زهير دياب \*

### مقدمة

أثار توقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط/فبراير الماضي المخاوف الإقليمية - أكانت العربية منها، ولا سيما مخاوف سورية، أم غير العربية، ولا سيما مخاوف إيران - من أن يكون خطوة تمهيدية لتحالف عسكري شامل بين الدولتين يُستخدم وسيلة لممارسة الضغوط الدبلوماسية والعسكرية ضد سورية وإيران، وإتماماً لحلقة الهيمنة الأميركية في المنطقة. ولعل توقّعت توقيع الاتفاق، وحدثه بعد زيارة رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل على رأس وفد ضخم ضم نحو مئتين من المسؤولين الأتراك لإرساء علاقات تعاون مع إسرائيل، كانا من أهم أسباب هذه المخاوف. فالاتفاق جاء وسورية ولبنان لا يزالان في صراع تفاوضي مع إسرائيل لرفض شروط استسلامية بشأن الانسحاب من الجولان والجنوب اللبناني، والتدابير الأمنية والتطبيع، على الرغم من جو التفاؤل الذي ساد في بداية العام، حين استؤنفت المفاوضات، لكن إسرائيل قطعتها بعد العمليات الانتحارية الفلسطينية. وتزامن إعلان الاتفاق أيضاً مع وجود سرب من الطائرات الأميركية في الأردن لأغراض التدريب المشترك ومراقبة المنطقة المحظورة في الجنوب العراقي. ولا شك في أن مجمل هذه الأجواء تسبب بنشوء تصور لدى القيادة السورية بوجود محاولة لإقامة تحالف عسكري من الشمال والجنوب تشترك فيه الولايات المتحدة، وأدواته الإقليمية إسرائيل وتركيا والأردن. وقد أعطت المصادر التركية الرسمية، وخصوصاً وزارة الخارجية ووزارة الإعلام التركيتين، التبريرات المختلفة والمتناقضة؛ إذ ذهبت تارة إلى القول إن سورية وقّعت مع اليونان اتفاقاً للتعاون العسكري يسمح باستخدام المطارات العسكرية السورية وتأمين الدعم اللوجستي، وإن سورية تدعم نشاط حزب العمال الكردستاني بسبب وجود بعض عناصره في سورية ولبنان، وبالتالي فإن دمشق تعمل على تهديد الأمن القومي التركي. وتؤكد تركيا تارة أخرى أن الاتفاق لا يشكل تحالفاً، وهو عادي كغيره من الاتفاقات الموقّعة مع دول كثيرة، منها دول عربية كمصر، ولذلك، فإنه لا يقصد به تهديد أي دولة مجاورة.

\* باحث وكاتب في الشؤون الاستراتيجية.

لكن الرؤية في سورية لأبعاد الاتفاق كانت هي الأصح والأكثر انطباقاً مع الوقائع؛ فدمشق نفت توقيع اتفاق مع اليونان يسمح باستخدام المطارات، وأكدت دوماً أن وجود بعض اللاجئين الأكراد من تركيا لا يعني دعم نشاط حزب العمال الكردستاني، وهذا الموضوع ليس بالجديد. وواقع الأمر هو أن في المؤسستين السياسية والعسكرية التركيتين توجهاً يناصب سورية العداء، وأن هذا التوجه قرر أن الأوضاع أصبحت ملائمة للعودة إلى ممارسة الضغوط على سورية بالتحالف مع إسرائيل، والاتفاق إذ ذاك يخدم أهداف أنقرة وتل أبيب. فالوضع العربي في حال تفكك منذ حرب الخليج الثانية، ومصر والأردن في حال سلام مع إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية منغمسة في تأمين الحكم الذاتي الذي حصلت عليه في اتفاقي أوسلو - ١ وأوسلو - ٢، وهذا يقود إلى عزلة سورية عربياً، أخذاً في الاعتبار حالة الحصار المفروضة على العراق وليبيا، وعلى السودان إلى حد ما. وطبعاً، لقد زادت مباركة واشنطن للاتفاق في المخاوف السورية، ودفعت دمشق إلى اتهام تركيا باللعب بالنار في المنطقة والتحالف مع إسرائيل على حساب مصالحها العربية. وفعلاً، فقد أعرب بيان القمة الثلاثية بين مصر والسعودية وسورية في أيار/مايو وبيان القمة العربية التي تلتها في حزيران/يونيو من هذه السنة عن القلق إزاء انعكاسات هذا الاتفاق على الأمن القومي العربي، وطولبت تركيا في البيانين بإعادة النظر فيه.

غير أن تولى الليكود الحكم في إسرائيل، وعودة نوع من التضامن العربي، ثم نجاح زعيم "الرفاه" الإسلامي التركي نجم الدين أربكان في تأليف حكومة ائتلافية مع حزب "الطريق الصحيح"، كل ذلك خفف إلى حد ما القلق والمخاوف السورية، نظراً إلى ما عرف عن أربكان من رغبة في تقوية العلاقات مع الدول العربية والإسلامية ومن عداء لإسرائيل. واستبشرت دمشق خيراً بفعل هذا التطور، وبدأت تتطلع إلى تنقية الأجواء مع أنقرة والعودة إلى المحادثات الثنائية بشأن مشكلات الحدود، وإلى المحادثات الثلاثية فيما يتعلق بمشكلة توزيع حصص مياه دجلة والفرات بالاشتراك مع العراق، إضافة إلى الوضع العراقي ووضع الأكراد.

إن السؤال الذي يطرح في نطاق العلاقات السورية - التركية هو ما إذا كانت أسباب الخلاف من الحدة والصعوبة بحيث يتعذر إيجاد حلول لها لإقامة علاقات تتسم بحسن الجوار والصداقة، ويبقى بالتالي على حالة من العداء والشكوك المتبادلة؟ إن تاريخ هذه العلاقات لا يعطي جواباً حاسماً، أكان في وصفها أم في التنبؤ بشأنها. إذ هناك كثير من العوامل الموضوعية والذاتية التي تنسج شبكة العلاقات بين الدولتين الجارتين. وسنحاول في هذا المقال إلقاء نظرة على هذه العوامل، التي منها ما يوجد مصالح مشتركة أو متبادلة، ومنها ما يعقد مسار هذه العلاقات فيولد الشكوك ويقود إلى التوتر والتهديدات العلنية والمبطنة أحياناً.

## لمحة تاريخية

لا شك في أن القمع العثماني للنضال القومي العربي في سورية ولبنان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ترك شعوراً من العداء على المستوى الشعبي تجسد في شعارات معظم الحركات السياسية، وخصوصاً الغضب تجاه تخطيط الحدود في اتفاق فرانكلين - بويلون لسنة ١٩٢١، الذي استقطع مناطق كثيرة من شمال سورية لمصلحة تركيا، وأهمها منطقة كليكيا، وثبت ذلك في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣. ثم جاء سلخ لواء الإسكندرون سنة ١٩٣٩، عقب استفتاء صوري نظّمته الدولة المنتدبة فرنسا، ليزيد في العداء الشعبي لتركيا، وهو العداء الذي تجلّى في الرفض السوري الاعتراف بهذا السلخ مع نيل الاستقلال الشكلي سنة ١٩٤٣، والاستقلال التام سنة ١٩٤٦ بجلاء القوات الفرنسية. ومن خلال وساطة عراقية قام بها رئيس الحكومة العراقي حينذاك، نوري السعيد، تم التوصل إلى تسوية تجسد الوضع القائم ولا تصر تركيا بموجبها على الاعتراف السوري بضم اللواء، ولا تصر دمشق في المقابل على المطالبة رسمياً بعودته، ومع ذلك، فإن سورية لا تزال تعتبره أرضاً مغتصبة. غير أن هذا الوضع لم يحل دون توجه الحكومات التركية والسورية المتعاقبة إلى الانصراف إلى معالجة القضايا الناجمة عن كونهما دولتين متجاورتين جغرافياً وتشتركان في مصادر المياه.

في إثر انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، أصبحت سياستها الإقليمية انعكاساً للحرب الباردة وللتوجه الأميركي - الأوروبي في احتواء الاتحاد السوفياتي السابق عن طريق إنشاء سلسلة أحلاف، واعتبار الحركات التحريرية العربية الوطنية المتحالفة مع موسكو حركات متحالفة مع الخطر الشيوعي، ولا بد من محاربتها والضغط عليها. فمع إنشاء حلف بغداد سنة ١٩٥٥، حاولت أنقرة ضم سورية إليه، لكن القوى القومية واليسارية تصدت للمحاولة وأحبطتها، الأمر الذي دفع تركيا إلى الادعاء أن سورية ستصبح قاعدة خلفية للاتحاد السوفياتي. ووضعت تركيا مبدأ أيزنهاور لسنة ١٩٥٧، القاضي بملء الفراغ الناجم عن انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي، في قيد التطبيق بتحشدات عسكرية على الحدود التركية - السورية لثني دمشق في تلك السنة عن توقيع اتفاقات التعاون الاقتصادي والعسكري مع موسكو. غير أن محاولة التهديد هذه فشلت بعد أن قامت موسكو بالتحذير من العواقب. ولم تشهد فترة الوحدة السورية - المصرية أي تطور يذكر، وإن كانت أنقرة قد رحبت، بسرعة، بانفصام عرى تلك الوحدة سنة ١٩٦١.

ورافق تولي حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في سورية سنة ١٩٦٣ بعض

التحسن في العلاقات السوفياتية - التركية عقب انهيار حلف بغداد بفعل الثورة العراقية سنة ١٩٥٨، وانحسار التوتر بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى حد ما. وقد دفع هذا الأمر تركيا إلى الإقلال من اهتمامها الاستراتيجي بمنطقة الشرق الأوسط، وبقي مستوى علاقاتها بإسرائيل في حده الأدنى، بل إن تركيا أظهرت تعاطفاً مع العرب في إثر عدوان سنة ١٩٦٧، وهو ما دفع وزير الخارجية السوري في حينه إلى التعبير عن امتنانه. ومع ذلك، لم يبدأ النشاط الفعلي في العلاقات السورية - التركية إلا مع الحركة التصحيحية، وتولي الرئيس حافظ الأسد السلطة سنة ١٩٧٠ واعتباره أن المحور الأساسي للسياسة الخارجية السورية يكمن في التعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما يتطلب بالتالي تحسين العلاقات العربية والإقليمية، وضمنها معالجة المسائل العالقة مع تركيا، والدخول في علاقات تعاون بدلاً من المجابهة والتوتر. وفي المقابل، استجابت تركيا لهذا التوجه الجديد، وجرّت منذ سنة ١٩٧٢ سلسلة من الزيارات المتبادلة لوزراء خارجية البلدين. ونتج من ذلك عدة اتفاقات تتعلق بزيادة حجم التبادل التجاري، وتنظيم إجراءات انتقال الشاحنات على أراضي البلدين، والطيران، والسياحة، والتبادل الثقافي. وضمن هذا المناخ الجديد، أعلنت سورية دعمها استقلال جزيرة قبرص وتأييدها تسوية مشكلة الجزيرة على أساس المحافظة على حقوق اليونانيين والأتراك. ويُعتبر ذلك، إلى حد ما، إرضاء لتركيا لأنه يعبر عن رفض اتحاد قبرص مع اليونان، علماً بأن الموقف السوري كان، ولا يزال، داعماً للحكومة اليونانية القبرصية، وبأن سورية تصوّت لمصلحتها في الأمم المتحدة. وقد أثارت زيارة الرئيس القبرصي السابق مكاريوس لسورية سنة ١٩٧٥ بعض الغضب التركي، الذي تجلّى في معارضة المبادرة السورية في لبنان سنة ١٩٧٦، ومنح حق اللجوء السياسي للفارين المنتمين إلى تنظيم "الإخوان المسلمين" الذي كان قد بدأ يشن حملة إرهابية في سورية. لكن مع بداية سنة ١٩٨١، استؤنفت الزيارات المتبادلة وإعلان الرغبة في زيادة التعاون على جميع المستويات، وتجلّى ذلك سنة ١٩٨٢، عندما زار نائب رئيس الحكومة التركية تورغنت أوزال سورية ووقّع خمسة اتفاقات ظهر أثرها في زيادة حجم التبادل التجاري زيادة كبيرة. وبهذا، يمكن القول إنه مع منتصف الثمانينات ارتقت العلاقات بين البلدين إلى مستوى عالٍ من التعاون الاقتصادي ينسجم مع تجاورهما ومصالحهما المتبادلة والمشاركة، على الرغم من المشكلات الخاصة ببعض القضايا الخلافية، التي سنعرضها بإيجاز.

### القضايا الخلافية القائمة

#### أ) الحدود

إذا وُضع جانباً الغبن الذي لحق بسورية جراء تخطيط الحدود في غياب الإرادة

السورية المستقلة، فإن طول الحدود في حد ذاته (١٣٤٧ كم تقريباً)، إلى جانب توطن الأقليات التركمانية والكردية في كثير من المناطق الواقعة على جانبيها، يولد مشكلات ناجمة عن هذا الوضع. بل إن هذه الحدود رُسمت بصورة اعتباطية في كثير من المواقع بحيث أصبحت الأراضي الزراعية في جانب، بينما أصحابها يستوطنون قرى تقع في الجانب الآخر. ولحل هذه المشكلة، أُعطي المزارعون تصاريح خاصة لعبور الحدود واستغلال أراضيهم. ومن الواضح أن طول الحدود وتعدد تضاريسها يفسحان مجالاً واسعاً لعمليات التهريب والتسلل من كلا الجانبين. وقد سبب هذا خلافات حدودية كثيرة تفاقمت أحياناً إلى حد التصادم المسلح بين دوريات حرس الحدود ورجال الأمن والجمارك.

إن الموقف السوري في هذا السياق قائم على واقع أن ليس لدى سورية ما لدى تركيا من موارد بشرية أمنية كافية لحراسة جميع نقاط هذه الحدود. وقد جرى عقد عدة اتفاقات، وأُلفت لجان مشتركة محلية، وعلى مستوى عال، من المسؤولين الأمنيين لمعالجة المشكلات الناشئة عن الوضع الحدودي، وكان آخرها اتفاق سنة ١٩٩٢ الذي وقّع خلال زيارة وزير الداخلية التركي لدمشق، وتم تأكيد هذا الاتفاق وتعزيزه مع زيارة رئيس الحكومة التركية آنذاك سليمان ديميريل لسورية في ربيع سنة ١٩٩٣. وتشير التقارير الآن إلى أن تركيا أنشأت مراكز مراقبة، وتسير دوريات على طول القسم الأكبر من الحدود. ومن هنا، فإن سورية لا تتحمل أي مسؤولية على فشل السلطات التركية في ضبط التسلل والتهريب عبر هذه الحدود المعقدة.

### ب) مشكلة المياه

بدأت مشكلة توزيع مياه الأنهار بشروع سورية في تجفيف مستنقع الغاب في منتصف الخمسينات، وبناء سد على نهر العاصي الذي يعبر آخره لواء الإسكندرون ويصب في البحر الأبيض المتوسط. وقد عارضت تركيا هذا المشروع، وادعت أنه سيسبب أضراراً لمزارعيها. غير أن سورية رفضت هذا الادعاء، ورفضت ربطه بموضوع مياه الفرات، على النحو الذي تريده أنقرة، وبيّنت أن المشكلة تحل عن طريق قيام تركيا ببناء سد في لواء الإسكندرون لتنظيم ري الأراضي، إذا كان هناك من ضرر. أمّا موضوع مياه الفرات، فهو أكثر تعقيداً كونه ينبع من تركيا، ويمر عبر سورية، وينتهي في العراق. ولكل دولة من الدول الثلاث مشاريعها لبناء السدود بغية تنظيم الري وإصلاح الأراضي وتوليد الطاقة. وقد أُجريت بين الدول الثلاث في الستينات محادثات لم تؤد إلى اتفاق نهائي، لكنها أسفرت عن التزام تركيا تمرير ٣٠٠ م<sup>٣</sup>/ثا من المياه عند نقطة الحدود السورية - التركية كحصّة لسورية والعراق. ومع حلول سنة ١٩٧٣، أُنجز القسم الأكبر من بناء سد الطبقة السوري، وفي السنة التالية أنجزت تركيا بناء

سدها الكبير كيبان، وخطّ لبناء ثلاثة سدود أخرى. ولمّا كان لا بد من ملء بحيرات هذه السدود، فقد بدأت تركيا حبس المياه فعلاً، وهو ما أثار الشكاوى من جانب سورية، ومن جانب العراق الذي أنشأ بدوره سد الحبانية. وطلبت سورية تأليف لجنة ثلاثية لوضع اتفاق نهائي ينظم التوزيع العادل بين الدول الثلاث طبقاً للعرف الدولي، غير أن تركيا بدأت تماطل، وأعلنت في منتصف الثمانينات مشروع الغاب الذي يتضمن بناء ٢٢ سداً في الأراضي التركية، وهذا يعني إلحاق الضرر الكبير بسورية والعراق في غياب اتفاق دائم. وكى تغطي أنقرة نياتها باحتكار مصادر المياه، أعلنت مشروع "أنابيب السلام"، الذي يقضي بمد أنابيب مياه تمر بسورية وتتفرع إلى العراق والأردن وإسرائيل والخليج. وقد رفضت سورية المشروع جملةً وتفصيلاً لأنه يعني إتاحة وسيلة ضغط أخرى لتركيا، فضلاً عن تلبية حاجات إسرائيل من المياه، وهي التي تغتصب الأراضي والمياه العربية وتسرقها. وبعد أخذ ورد ومفاوضات متقطعة، تم في سنة ١٩٨٧ التوصل إلى اتفاق مؤقت بين سورية وتركيا يقضي بتمرير ٥٠٠ م<sup>٣</sup>/ثا كحد أدنى. وفي سنة ١٩٨٩ عقدت سورية مع العراق اتفاقاً يقضي بتمرير ٥٨٪ من هذه الحصّة إلى العراق. ومع ذلك، فإن تركيا لا تزال تقلل أو تكثّر من هذه الحصّة أحياناً، بحسب ما يلائم حاجاتها، الأمر الذي يثير الاحتجاجات السورية والعراقية.

في سنة ١٩٩١، أطلق ديميريل تصريحه الخطر بأن للعرب نفطهم ولتركيا ماءها، وهي [أي تركيا] حرة في التصرف فيها. لكن وزير الخارجية التركي استطاع خلال زيارته لدمشق في آب/أغسطس ١٩٩١ تلطيف التوتر بشأن هذا الموضوع، وأعلن نية مواصلة اجتماعات اللجنة الثلاثية المشتركة الخاصة بالمياه. بيد أن الخلاف لم يحل بعد؛ إذ إن اجتماعات اللجنة توقفت منذ سنة ١٩٩٣، والمشاريع التركية جارية على قدم وساق. وتنحصر نقطة الخلاف القانونية في أن تركيا تدعي أن نهر الفرات نهر تركي لا دولي، بينما تؤكد سورية والعراق العرف الدولي القاضي بحق الدول المتشاطئة في استغلال مياهه بصورة عادلة، وطبقاً لحاجاتها، وهو ما يرفع حصتي سورية والعراق إلى نحو ٦٠٠ - ٧٠٠ م<sup>٣</sup>/ثا؛ وهذا ما ترفضه أنقرة. ومن الجلي أن الحكومات التركية المتعاقبة جعلت مشكلة المياه وسيلة ضغط ضد سورية، وربطت المشكلة بموضوع المعارضة اليسارية والأرمنية والكردية، التي لجأ بعض عناصرها إلى سورية ولبنان منذ السبعينات والثمانينات. ولا شك في أن التصريح الذي أدلى به أخيراً وزير الدولة التركي لشؤون الموارد المائية، من أن دولته ستحل هذه المشكلات ولن تستخدم ورقة المياه وسيلة ضغط، سيلقى ترحيباً في دمشق.

## ج) موضوع "الإرهاب"

كما أشير سابقاً، من العبث ضبط حدود مشتركة بهذا الطول والتعقيد. كما أن وجود أقليات كردية وأرمنية في سورية ولبنان وبين دول متجاورة سيؤدي في طبيعة الحال إلى لجوء عناصر من الحركات السياسية المعارضة إلى أي من هذه الدول. ولقد ادعت تركيا في السبعينات أن المنظمات الفلسطينية المتعددة، الموجودة في سورية ولبنان، كانت تدرب هذه الحركات وتساعدتها، وبالتالي من المفروض على حكومتي هذين البلدين التعاون مع تركيا بتسليم أفراد هذه الحركات إليها وقمعهم، بل عدم إعطائهم حق اللجوء السياسي. ومن الواضح أن ما طالبت تركيا به مخالف للتعامل الدولي. فتركيا نفسها منحت عناصر "الإخوان المسلمين" حق اللجوء السياسي، وهنا يلاحظ أن الموقف التركي يشابه إلى حد ما الموقف الإسرائيلي الذي يطالب الدول العربية بالقيام بمهمة شرطة في خدمتها لقمع المقاومة الفلسطينية. غير أن أهم خلاف الآن هو الذي لا يزال قائماً بشأن موضوع حزب العمال الكردستاني، الذي بدأ نشاطه المسلح سنة ١٩٨٤ مطالباً بالحقوق الوطنية الكردية في تركيا. ولم ينحصر نشاط هذا الحزب في الداخل التركي، بل امتد إلى المناطق الحدودية المتاخمة لسورية والعراق وإيران، حيث طبيعة التضاريس الملائمة للاختباء وشن عمليات إغارة. ومنذ ذلك الوقت، عقدت تركيا مع العراق اتفاقاً يسمح للقوات التركية بدخول الأراضي العراقية لملاحقة عناصر هذا الحزب. لكن على الرغم من أعمال القمع التي تمارسها قوات الجيش وسلطات الأمن التركية ضد الأكراد إلى حد القيام بأعمال وحشية أحياناً ضد النساء والأطفال والأبرياء، ودخولها الأراضي العراقية مراراً وتكراراً، فإن أنقرة لم تستطع قمع المقاومة الكردية. وهي ترفض إيجاد تسوية سياسية للمشكلة بالاعتراف بالثقافة الكردية ومنح الأكراد حكماً ذاتياً، كما فعل العراق.

وبالنسبة إلى سورية، فإن تركيا تطلب منها تسليمها زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الذي يقوم أحياناً بزيارة لبنان وسورية، كأن تسليمه ومحاكمته وإعدامه أمر يشكّل حلاً للمعضلة الكردية، التي لا يزال العراق وإيران يعانيان بفعلها. كما أن تركيا أثارت الضجيج بشأن وجود معسكر تدريب كردي في البقاع اللبناني، وطلبت وضع حد لذلك، فاستجابت الحكومتان السورية واللبنانية سنة ١٩٩٢ لهذا المطلب ومنعتا العناصر الكردية اللاجئة من التدريب على السلاح. وعلاوة على ذلك، أُلِّفت لجان مشتركة تظهر حسن النية السورية واستعداد سورية للتعاون على صعيد ضبط الحدود ومنع تسلل العناصر الكردية. غير أن مبالغة تركيا في إثارة الضجيج بشأن المشكلة لا تعني إلا محاولة لتصدير فشلها في إنهاء المقاومة الكردية، وتعبيراً عن الفوضى السياسية والاقتصادية التي تعانيتها تركيا. فعناصر حزب العمال الكردستاني يعملون إما داخل تركيا، وإما يتمركزون في معظمهم على طول

الحدود العراقية - الإيرانية - التركية المشتركة لا على الحدود السورية. ودمشق أبدت الرغبة الكاملة في التعاون، واعتقدت أن ما عقد أخيراً من اتفاقات خلال زيارة ديميريل لسورية سنة ١٩٩٣ سيقود إلى إنهاء الخلافات بشأن موضوع حزب العمال الكردستاني والمياه والحدود. لكن وجود مراكز قوى سياسية وعسكرية تركية معادية لأي توجه للتعاون مع سورية ومعروفة بميلها نحو التحالف مع إسرائيل وعدائها للعرب لتغطية فشلها الداخلي يجعل العلاقات السورية - التركية عرضة للاهتزاز والتحرك يميناً ويساراً كرقاص الساعة. فهل نشاهد الآن فترة تعزيز لهذه العلاقات من خلال اشتراك حزب "الرفاه" الإسلامي في السلطة وتحبيذه التعاون الإقليمي؟ وهل ستسمح أميركا وإسرائيل والحركات السياسية والعناصر العسكرية الموالية لهما بأن يمضي أربكان قدماً في التوجه الجديد؟

### الأبعاد الإقليمية

يستخلص مما سبق أنه إلى جانب المشكلات الناجمة عن تاريخ الإمبراطورية العثمانية في تخطيط الحدود وسلخ لواء الإسكندرون (وهي مجمدة حالياً)، والقضايا الخلافية الراهنة بشأن المياه وحزب العمال الكردستاني وضبط الحدود، فقد كان للحرب الباردة في بدايتها دور في توتير العلاقات السورية - التركية. لكن مع حلول الانفراج الدولي في السبعينات وتولي الرئيس الأسد السلطة في سورية، مالت الدولتان إلى التعامل المباشر لمعالجة المسائل المرتبطة بطبيعة الجوار والمشاركة في المصادر المائية. وقد نمت شبكة العلاقات بالتدريج، مع تعرضها للصعود والهبوط تبعاً لتغير الحكومات التركية وتوجهاتها السياسية الإقليمية. إلا أن انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، وتعدد الوضع العراقي والمشكلة الكردية المرتبطة به، وابتداء العملية السلمية في النزاع العربي - الإسرائيلي، كل ذلك أضاف بعداً جديداً إلى مجمل العلاقات بين تركيا وبين الدول العربية وإيران وإسرائيل. فتركيا دولة رئيسية في النظام الإقليمي، وهي لا تزال حائرة التوجه في اعتبار نفسها دولة شرق أوسطية بالمعنى الكامل أو دولة أوروبية تبذل المستحيل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فهي ترغب في رؤية دورها جسراً بين القارتين الأوروبية والآسيوية، غير أن ما تعانیه جراء انقسام ثقافي بين كونها دولة علمانية أوروبية، كما أرادها المؤسس أتاتورك، وبين كونها دولة إسلامية تنتمي إلى المنطقة، يدخل تعقيداً كبيراً يلقي بظلاله على توجهاتها السياسية وتعاملها مع الدول الإقليمية. فمصالحها الاقتصادية تكمن، في حيز مهم منها، في التعامل مع دول المنطقة، أكان باستيراد الطاقة من نفط وغاز طبيعي، أم بتصدير منتجات صناعتها المتقدمة نسبياً في الشرق الأوسط، عدا إسرائيل، والمعادلة للمنتجات الإيرانية تقريباً. ومنذ ارتفاع أسعار النفط في



السبعينات وما تلاه من موجة بناء وإعمار في الدول النفطية، رغبت تركيا في الحصول على حصتها من هذه المشاريع، الأمر الذي دفعها إلى إبقاء علاقاتها بإسرائيل باردة وفي المرتبة الثانية من الأهمية، إلى جانب مراعاة الشعور الإسلامي الشعبي. وحتى في حربي سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣، أعلنت تركيا منع استخدام حلف شمال الأطلسي قواعدها ضد الدول العربية، وذلك استجابة للشعور الشعبي بالتعاطف مع الموقف العربي.

ولقد أزال انتهاء الحرب الباردة، وإلى أمد ما إن لم يكن أمداً طويلاً، المخاوف من طموحات روسية، وتركيا في الجانب المنتصر في هذه الحرب، أي المعسكر الغربي. فحلف وارسو تلاشى، أما حلف شمال الأطلسي فبقي وازداد قوة، وتركيا عضو فيه، وهذا عامل أساسي في توجيهها الاستراتيجي الإقليمي، والمؤسسة العسكرية التركية تتمسك به بشدة وتراه مصدر قوة لتركيا. غير أن اختلال التوازن الدولي وامتداداته الإقليمية أدخل متغيراً جديداً، هو نزوع الدول الإقليمية إلى التنافس وإرساء موازين قوى خاصة بها لحماية مصالحها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وفي هذا النطاق، تعتبر تركيا نفسها دولة رئيسية في المنطقة، وترغب في فرض النظام الإقليمي الذي يلائمها. وهذا بدوره ولد في تركيا نقاشاً بين توجّهين رئيسيين: أحدهما التحالف مع إسرائيل، وقد سهل ذلك بدء تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؛ والآخر التعامل بالتساوي مع جميع الدول الإقليمية لإرساء نظام تعاوني مستقر يخدم المصالح التركية القومية. والتوجه الأول، الذي تقوده المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية الممائلة لأميركا، ترى فيه فائدة للهيمنة على النظام الإقليمي واحتواء أي نمو مستقبلي في قوى الدول العربية، ولا سيما سورية، وكذلك العراق بعد رفع الحصار عنه. ولعل ما تفيد التقارير به بشأن مطالبة تركيا لإسرائيل بفرض قيود على تسليح سورية في حال توقيع اتفاق سلام معها يشير إلى التفكير الطوراني المعادي للعرب والسائد في الطبقات السياسية الحاكمة وفي الأوساط الأكاديمية والإعلامية والعسكرية. أما التوجه الآخر الأضعف، والذي يمثله بصورة رئيسية حزب "الرفاه" الإسلامي والطبقات التجارية، فيرى أن مصالح تركيا الاقتصادية تكمن في التعامل مع إيران والدول العربية أولاً؛ فإسرائيل هي في الواقع دولة صناعية ومنافسة لتركيا في هذا المجال، وهذا بدوره يتطلب الإبقاء على مسافة منها لعدم إغضاب الدول الإقليمية الأخرى. وبناء على ذلك، فإن اندفاع ديميريل نحو السماح بالتعاون العسكري مع إسرائيل كان انتصاراً للتوجه الأول، أما سياسة أربكان الجديدة فهي انتصار للتوجه الآخر. غير أن المشكلة في تركيا هي عدم استقرار حكوماتها وتعرضها للتذبذب في سياستها الخارجية وللضغوط الأميركية. ولا شك في أن في مصلحة الدول العربية أن يستمر توجه حكومة أربكان ويتعزز، لكن مع الحذر من التقلبات المستقبلية.

وخصوصاً في ضوء توقف العملية السلمية وعودة التوتر على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي.

ومهما تحاول تركيا، أو بالأحرى مهما يحاول من يقود السلطة فيها، التظاهر بأنها دولة أوروبية وفي المعسكر الغربي ولا تريد التورط في المشكلات الشرق الأوسطية، فإن وضعها الجغرافي يفرض عليها التعامل مع هذه المشكلات. والدليل على هذا هو في المشاورات الثلاثية الدورية مع إيران وسورية بشأن وضع العراق الراهن والتخوف من تطورات المعضلة الكردية. فالدول الثلاث يجمعها قاسم مشترك هو أن بروز دولة كردية مستقلة في العراق سيخل بالاستقرار ويهدد السيادة الإقليمية للدول المتجاورة، وبالتالي فإن مصحتها تلتقي عند نقطة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية لعدم إعطاء سابقة لأكراد تركيا وإيران. وقد جمّدت هذه المشاورات أخيراً مع ازدياد التقارب التركي - الإسرائيلي، وهو ما عكس رغبة الحكومة التركية السابقة في الابتعاد عن إيران وسورية. لكن أربكان وعد باستئنافها، وطرح اشتراك العراق فيها، وإن كان هذا لا يعتبر أمراً ملائماً لسورية، وإلى حد ما لإيران، في ضوء الأوضاع السياسية السائدة. وكسيناريو مستقبلي، يمكن القول إنه في حال استئناف العملية السلمية في الصراع العربي - الإسرائيلي، أي بعد انتهاء حكم الليكود، وبرز نظام شرق أوسطي تعاوني، فإن ذلك سيكون ملائماً لمصالح تركيا وسيقربها من الدول الإقليمية أكثر، وخصوصاً إذا لم يتم قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي.

واستخلاصاً من هذه العجالة، من الجائز استنتاج أن الواقع الجغرافي يفرض شروطه الموضوعية على بناء علاقات سورية - تركية تعاونية لمصلحة البلدين، وتسوية الخلافات بينهما سعياً لضمان الاستقرار الداخلي والإقليمي والأمن القومي لكليهما. بيد أن التوجهات التركية السياسية التي تؤدي العوامل الذاتية فيها دوراً كبيراً، لا يمكن الاطمئنان إليها وضمان استمرارها، نظراً إلى طبيعة الجدل التركي الداخلي الدائر في شأن الهوية السياسية، وتوجه سياستها الخارجية، إضافة إلى كونها عضواً في حلف شمال الأطلسي وخضوعها بالتالي للضغوط الأميركية إلى حد بعيد. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>